SIG
البوابة الذكية للاستثمار والاستشارات
Smart Investment & Consultancy Gateway

موجز حول

اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين سلطنة عُمان والهند (CEPA)

جدول المحتويات

1 الاقتصاد الهندي: قوة اقتصادية

2 المكانة الجيوسياسية للهند بالنسبة لسلطنة عمان

3 أهم الإحصاءات حول الاقتصاد الهندي

4 الشركاء التجاريين للهند حسب الصادرات

5 الشركاء التجاريين للهند حسب الواردات

6 دوافع سلطنة عُمان لتعميق الشراكة مع الهند

7 استفادة المواطن والشركات المحلية

8 المحاذير الاقتصادية: المنافسة، الإغراق، والضغوط على الشركات المحلية

9 كيف يمكن تحويل الاتفاقية إلى مكاسب ملموسة؟

10 خطة تواصل استراتيجية لتعظيم الفائدة بعد توقيع الاتفاقية

11 تحليل قطاعي: أكثر القطاعات استفادة وأكثرها تعرضًا للضغوط

12 الأثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

13 التوصيات المقترحة للتعامل مع الإغراق في حالة حدوثه

تقديم:

تُعَدّ الاتفاقيات التجارية إحدى أدوات السياسة التجارية المحورية، لما لها من دور مهم في تعزيز التبادل التجاري، وجذب الاستثمار الأجنبي، والانخراط الفعّال في سلاسل القيمة العالمية. وفي حالة سلطنة عُمان، تكتسب هذه الاتفاقيات أهمية متزايدة في إطار تنفيذ مستهدفات **رؤية عُمان 2040**، إذ تسهم في تنشيط حركة التجارة، وتمكين القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وخلق بيئة تنافسية محفِّزة للابتكار وتطوير الخدمات ذات القيمة المضافة، فضلاً عن دعم اندماج الاقتصاد الوطني في سلاسل الإمداد الإقليمية والدولية

جرى التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الشاملة بين جمهورية الهند وسلطنة عُمان يوم الخميس الموافق **14 كانون الأول 2025م**، في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين ، حيث تُعدّ الهند من الشركاء التجاريين الرئيسيين لسلطنة عُمان. وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون التجاري والاستثماري من خلال خفض وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتحرير تجارة الخدمات، وتسهيل الاستثمار المتبادل، بما يضمن المنافسة العادلة، ويمنح معاملة تفضيلية للسلع والخدمات ذات المنشأ الوطني، إلى جانب وضع إطار استراتيجي لتوسيع التعاون الثنائي

ويُقدَّر حجم التبادل التجاري بين البلدين بأكثر من **6 مليارات دولار أمريكي**، ما يعكس أهمية الاتفاقية والفرص التي تنطوي عليها، لا سيما فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الصادرات العُمانية غير النفطية، وتنشيط النشاط الاقتصادي في المناطق الخاصة والحرة، إضافة إلى آثار إيجابية محتملة على أسعار بعض السلع للمستهلكين

يُتوقع أن تتركز الاستفادة في عدد من القطاعات ذات الميزة النسبية للاقتصاد العُماني، من بينها الصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية والموانئ، والسياحة، والطاقة المتجددة، بما يعزز الإنتاجية ويرسّخ موقع السلطنة كمركز إقليمي للتجارة والاستثمار. وفي المقابل، يتطلب تعظيم الأثر الاقتصادي للاتفاقية توفير سياسات مرافقة داعمة، لا سيما في مجالات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبناء القدرات التصديرية، ورفع الجاهزية التنافسية للصناعات الوطنية

وتتضمن الاتفاقية بنودًا جوهرية تكفل حماية المصالح العُمانية ، حيث تنص الاتفاقية على التزام الشركات الهندية بكافة القوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها في سلطنة عُمان، أسوة ببقية الشركات الأجنبية، بما في ذلك القوائم المنظمة للأنشطة والمهن المحظور ممارستها على غير العُمانيين، كما لا تمسّ الاتفاقية بقوانين وأنظمة حماية السوق الوطنية، بما في ذلك إجراءات مكافحة الإغراق، بما يضمن الحفاظ على التوازن التنافسي وحماية الصناعات المحلية. بوجه عام، تمثل الاتفاقية الاقتصادية الشاملة بين الهند وسلطنة عُمان خطوة استراتيجية تعزز مكانة السلطنة في منظومة التجارة الإقليمية والدولية، وتسهم في تنويع الشركاء والأسواق الخارجية

ويهدف الموجز إلى تحليل الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية للاتفاقية المحتملة بين سلطنة عُمان والهند، مع التركيز على الفوائد المتوقعة، والتحديات المحتملة، والآثار القطاعية، والفرص المستقبلية، إضافة إلى استعراض أطر الحوكمة والسياسات اللازمة لتعظيم المكاسب وتقليل المخاطر

الاقتصاد الهندي: قوة اقتصادية

تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد الهندي ستكون ضمن **أكبر ثلاث اقتصادات عالميًا** خلال العقد المقبل. ويمتاز بما يلي

قوة سوق هائلة
عدد السكان أكثر من 1.4 مليار نسمة

قدرة إنتاجية ضخمة تجعلها
لاعبًا رئيسيًا في سلاسل التصنيع الدولية

نمو صناعي وتقني مرتفع خاصة في مجال
الأدوية، التكنولوجيا، الطاقة المتجددة والخدمات

الهند لاعب رئيسي في
سلاسل الإمداد العالمية

تعتبر الهند رائدة عالميًا في
التكنولوجيا الرقمية

المكانة الجيوسياسية للهند بالنسبة لسلطنة عمان

- وجود روابط تاريخية وتجارية وثقافية ممتدة لقرون
- دور الجالية الهندية في الاقتصاد العُماني
- تكامل وترابط جيوسياسي
- تبادل تجاري قائم يمثل قاعدة انطلاق قوية لتعميق التعاون

أهم الإحصاءات حول الاقتصاد الهندي

- بلغ الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الهندي في العام 2024م حوالي 3.9 تريليون دولار أمريكي، ويتوقع ان يسجل نمو حقيقي بنسبة 6.4% في المتوسط خلال الفترة (2026-2030)
- بلغت قيمة اجمالي الصادرات الهندية إلى دول العالم في عام 2024 حوالي 434.4 مليار دولار أمريكي، مما يعكس حجم انخراط الهند المتزايد في التجارة الدولية
- بلغت قيمة اجمالي الواردات الهندية من دول العالم في عام 2024م حوالي 697.75 مليار دولار أمريكي، وتشمل واردات الهند الرئيسية النفط الخام / المنتجات البترولية، الإلكترونيات، المواد الخام، المعادن، المواد الكيميائية
- بلغت قيمة اجمالي العجز التجاري في الاقتصاد الهندي مع دول العالم خلال العام 2024 حوالي 263.3 مليار دولار أمريكي
- بلغ عدد سكان الهند حوالي 1.4 مليار نسمة في نهاية العام 2024م
- بلغت نسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الهندي في العام 2024 حوالي 32.9%، أي حوالي 1.3 تريليون دولار أمريكي
- بلغت نسبة البطالة في الاقتصاد الهندي في العام 2024 حوالي 4.9%
- بلغ معدل التضخم في الاقتصاد الهندي في العام 2024 حوالي 4.6%، والمتوسط التاريخي للتضخم حوالي 7.4%
- بلغ الانفاق الحكومي في الاقتصاد الهندي في العام 2024 حوالي 1.1 تريليون دولار أمريكي
- بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد لهندي حوالي 81.6%، أي حوالي 3.2 تريليون دولار أمريكي
- سجل الاقتصاد الهندي عجز مستمر في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات خلال السنوات الماضية، وبلغت قيمة عجز الحساب الجاري في العام 2024م حوالي 23.3 مليار دولار أمريكي
- بلغت قيمة صادرات الهند الى سلطنة عمان في العام 2024 حوالي 3.9 مليار دولار أمريكي
- بلغت قيمة واردات الهند من سلطنة عمان حوالي 2.3 مليار دولا ر أمريكي
- حقق الميزان التجاري فائض لصالح الاقتصاد الهندي حيث بلغ 1.6 مليار دولار أمريكي في العام 2024
- يعادل حجم الاقتصاد العماني حوالي 3% من حجم الاقتصاد الهندي

الشركاء التجاريين للهند حسب الصادرات

الشريك	أهم السلع المصدرة	التوضيح
الولايات المتحدة الأمريكية	السلع الهندسية، الأدوية، البرمجيات والخدمات، المجوهرات	أكبر مستورد للمنتجات الهندية، خاصة التكنولوجيا والمنتجات ذات القيمة المضافة العالية
الإمارات العربية المتحدة	الملابس، المنسوجات، الذهب والمجوهرات	بوابة للتصدير إلى منطقة الخليج وإفريقيا، ومركز لإعادة التصدير
هولندا	الأدوية، منتجات كيميائية، المجوهرات	تعتبر مركزًا لوجستيًا وإعادة تصدير للسلع الهندية إلى أوروبا
الصين	المنسوجات، الملابس، المنتجات الهندسية	رغم كونها موردًا رئيسيًا للواردات، تستورد الصين بعض السلع الهندية عالية القيمة
سنغافورة	المنتجات الهندسية، الأدوية، المجوهرات	مركز تجاري مهم لإعادة تصدير المنتجات الهندية في جنوب شرق آسيا
المملكة المتحدة	الملابس، المنسوجات، المجوهرات، الأدوية	شريك تقليدي مهم للهند تاريخيًا، ويستقبل كميات كبيرة من السلع الهندية

الشركاء التجاريين للهند حسب الواردات

الشريك	أهم السلع المستوردة	التوضيح
الصين	الإلكترونيات، الآلات، المواد الكيميائية، السلع الوسيطة للصناعات	أكبر مورد للهند، يعتمد عليها لتوفير مواد الإنتاج الصناعية والإلكترونيات
روسيا	النفط، الغاز، الأسلحة، المعادن	مورد أساسي للطاقة والمواد الخام الثقيلة
الإمارات العربية المتحدة	النفط الخام، منتجات الطاقة، بعض المواد الغذائية	شريك مهم لتلبية احتياجات الطاقة وإعادة التصدير
الولايات المتحدة الأمريكية	التكنولوجيا المتقدمة، الطائرات، المكونات الصناعية	توفر للهند منتجات متقدمة للتصنيع والخدمات
السعودية	النفط والغاز	مصدر رئيسي للطاقة لتلبية الطلب المحلي المتزايد
العراق	النفط الخام	شريك في تأمين إمدادات الطاقة
إندونيسيا، سويسرا، سنغافورة، كوريا الجنوبية	المعادن، المواد الصناعية، السلع الوسيطة	مصادر ثانوية متنوعة لتلبية احتياجات الصناعة الهندية

01

يسهم تخفيض الرسوم الجمركية في تدفق السلع والخدمات بين البلدين، وتوسيع حجم التبادل التجاري، الامر الذي يؤدي إلى تمكين الشركات العُمانية من الوصول إلى السوق الهندي بمنتجاتها، بما في ذلك النفط والمعادن والأسماك والصناعات الخفيفة

02

تحفّز الاتفاقية تدفقات الاستثمار المباشر، إذ قد تتوسع الشركات الهندية في الاستثمار داخل السلطنة في قطاعات البتروكيماويات والصناعة والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات، ما يدعم نقل التكنولوجيا والخبرات، ويعزز الناتج المحلي، ويوفر فرص عمل مستدامة

03

تدعم الاتفاقية جهود تنويع الاقتصاد العُماني بما يتوافق مع مستهدفات رؤية "عُمان 2040"، من خلال توسيع قاعدة الأنشطة الإنتاجية وتشجيع نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مع الاستفادة من سوق هندي ضخم وواعد

04

تساهم الاتفاقية في تعزيز الأمن الغذائي والدوائي عبر توفير المنتجات الزراعية والدوائية الهندية بأسعار تنافسية، ما يسهم في تأمين السلع الحيوية وتحسين كفاءة سلاسل التوريد

05

تتيح الاتفاقية تعميق التكامل بين المناطق الاقتصادية الخاصة والموانئ العُمانية وسلاسل التوريد الهندية، بما يعزز كفاءة الخدمات اللوجستية ويرفع من جاذبية السلطنة كمركز للتجارة وإعادة التصدير

06

من المتوقع أن تؤدي الاتفاقية إلى زيادة صادرات النفط والغاز الطبيعي والبتروكيماويات إلى السوق الهندي، بما يسهم في رفع قيمة الصادرات العُمانية

07

تدعم الاتفاقية زيادة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وتوسيع قاعدة الصادرات غير النفطية، وتعزيز دور القطاعات الواعدة في الاقتصاد

08

تعزز الاتفاقية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتوسيع أسواق الشركات العُمانية، ورفع كفاءتها وقدرتها التنافسية

09

تساعد الاتفاقية في تعزيز اندماج الاقتصاد العُماني مع سلاسل القيمة العالمية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وربط السلطنة بشركاء استراتيجيين على المستوى الإقليمي والدولي

10

تساهم الاتفاقية في تنمية المحافظات عبر جذب الاستثمارات اللوجستية والصناعية، خصوصاً في المناطق التي تتوفر فيها الموانئ، ما يعزز التنمية الإقليمية المتوازنة

11

تدعم الاتفاقية موقع السلطنة الاستراتيجي كممر رئيسي للأسواق الإقليمية، من خلال استقطاب الشركات الهندية والعالمية الراغبة في الوصول إلى منطقة الخليج والشرق الأوسط وشرق أفريقيا عبر البنية التحتية العُمانية الحديثة

12

من المتوقع أن توفر الاتفاقية فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في قطاعات الصناعة والخدمات اللوجستية وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الداعمة للنمو

13

تساعد الاتفاقية في تعزيز الإيرادات غير النفطية، بما يدعم استدامة المالية العامة، ويعزز قدرة السلطنة على تمويل برامج التنمية بعيدة المدى

خفض أسعار السلع الاستهلاكية

نتيجة زيادة المعروض من السلع والخدمات، كما قد يستفيد المواطن من منتجات بجودة أعلى وأسعار أقل

توسيع أسواق التصدير للشركات المحلية

إمكانية نفاذ المنتجات العُمانية إلى السوق الهندية الكبيرة

خلق فرص عمل جديدة

دخول الاستثمارات الهندية في قطاعات التكنولوجيا، اللوجستيات، والطاقة المتجددة يوسع الاقتصاد ويوفر وظائف ذات مهارات أعلى وأجور أفضل

خفض تكلفة الإنتاج للشركات

الاستيراد من الهند بأسعار منخفضة للمواد الخام والمعدات والخدمات الفنية يعزز قدرة الشركات على المنافسة

تعزيز الابتكار والتحول الرقمي

الشراكات مع شركات هندية متقدمة في التكنولوجيا تحفز الشركات المحلية على تحسين منتجاتها ورفع جودة الخدمات

المحاذير الاقتصادية: المنافسة، الإغراق، والضغوط على الشركات المحلية

- اختلال القدرة التنافسية بين اقتصاد محدود الحجم واقتصاد ضخم ومنخفض التكلفة قد يؤدي إلى تدفق سلع هندية تنافس المنتجات العُمانية بشكل غير متكافئ
- الاعتماد المفرط على الاقتصاد الهندي قد يُعرّض سلطنة عمان لتأثيرات سلبية في حال حدوث أزمات اقتصادية أو سياسية في الهند، أو حدوث أزمات اقتصادية أو سياسية بين البلدين
- نظراً لقوة المنتجات الصناعية الهندية وانتشارها، قد يسهم ذلك في زيادة واردات السلطنة دون توازن متكافئ مع الصادرات، ما يستدعي متابعة دقيقة لتطوير الصناعات الوطنية وتعزيز قدرتها التنافسية لضمان تحقيق التوازن التجاري المستدام
- تعرض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لضغط كبير نتيجة دخول منتجات منخفضة السعر، ما يهدد استمراريتها في قطاعات عديدة
- زيادة التبادل التجاري قد تشجع استقدام مزيد من العمالة الهندية إلى سلطنة عمان، ما قد يفاقم التحديات المرتبطة بسياسة تعمين الوظائف
- هيمنة المستثمرين الهنود على جزء من الصناعات داخل السلطنة قد تُضعف أثر الاتفاقية على الصادرات العُمانية الحقيقية وتقلّص العوائد الوطنية
- انخفاض الرسوم الجمركية يحدّ من قدرة الدولة على حماية الصناعات الناشئة ويؤثر في إيرادات الخزينة العامة
- إمكانية دخول سلع معاد تصديرها عبر الهند من خلال ثغرات قواعد المنشأ، مما يجعل السوق العُماني محطة نهائية لمنتجات لا تحقق أي قيمة مضافة محلية
- تأثر القطاع الزراعي المحلي نتيجة انتشار واسع محتمل للمنتجات الزراعية الهندية الأرخص سعراً
- هيمنة الشركات الهندية على المناقصات والمشاريع الكبرى قد تقلل فرص الشركات العُمانية في اكتساب الخبرة وبناء الكفاءات في القطاعات الحيوية
- ارتفاع كلفة الامتثال للمعايير الفنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد يعجّل بخروج بعضها من السوق
- تعمّق المنافسة في قطاع الخدمات من قبل الشركات الهندية ذات التمويل والخبرة الواسعة، ما يضع ضغوطاً على الشركات والكوادر العُمانية
- ضمان أثر استراتيجي طويل المدى، قد يكون من المفيد إدراج التزامات عملية لنقل التكنولوجيا وتطوير القدرات الوطنية ضمن مشاريع التعاون الصناعي
- آليات تسوية النزاعات الاستثمارية تحتاج إلى دراسة معمقة لضمان انسجامها مع قدرة الدولة على تطوير تشريعاتها الاقتصادية والعمالية مستقبلاً

- تعظيم المكاسب الوطنية من الاتفاقية يستلزم متابعة تنفيذها بشكل مستمر، وتقييم آثارها الدورية، وتعديل السياسات الداعمة عند الحاجة
- تزايد التأثير الاجتماعي والاقتصادي للجالية الهندية مع توسع الاستثمارات ويجب أن تدار المسألة بشكل متوازن
- آليات التحكيم الدولية في الاتفاقية قد تحدّ من قدرة الدولة على تعديل السياسات المرتبطة بالعمل، الضرائب، أو التعمين دون عواقب قانونية
- منافسة غير متكافئة بين الشركات المحلية والشركات الهندية ذات الكفاءة العالية
- خطر إغراق السلع منخفضة التكلفة، خاصة في الصناعات الخفيفة
- إمكانية تراجع الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كيف يمكن تحويل الاتفاقية إلى مكاسب ملموسة؟

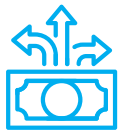

دعم الشركات العُمانية في فرص التصدير الجديدة

تحفيز الشراكات الاستثمارية المشتركة (JV) في التكنولوجيا والطاقة

برامج توظيف وطنية تستفيد من توسع الشركات

بنود خاصة في الاتفاقية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعزيز استقطاب الشركات الهندية إلى المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة

خطة تواصل استراتيجية لتعظيم الفائدة بعد توقيع الاتفاقية

حملات إعلامية وتوعية حول القطاعات والمجالات الواعدة وآليات الاستفادة

دليل متكامل يوضح الامتيازات الجمركية والضريبية والمواصفات الفنية

رفع مستوى الجاهزية المؤسسية وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص على التعامل مع بيئة تنافسية جديدة

تحليل قطاعي: أكثر القطاعات استفادة وأكثرها تعرضًا للضغوط

القطاعات الأكثر استفادة

اللوجستيات والموانئ
ارتفاع حركة التجارة

الصناعات التحويلية
البتروكيماويات، المنتجات المعدنية

السياحة
تسهيل الحركة بين البلدين

تقنية المعلومات
شراكات في البرمجيات والخدمات

الطاقة المتجددة والهيدروجين
فرص استثمارية مشتركة

القطاعات الأكثر تعرضًا للتحديات

الصناعات الخفيفة (الأثاث، الأدوات المنزلية، البلاستيك)

المنتجات الزراعية والغذائية

الصناعات الصغيرة ضعيفة الإنتاجية

الأثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرص

- دخول الأسواق الهندية عبر قنوات تصدير جديدة
- الشراكات والاستثمارات المشتركة
- الاستفادة من انخفاض تكلفة المدخلات والمواد الأولية الهندية

التحديات

- منافسة المنتجات الهندية منخفضة التكلفة التي قد تضغط على الأسواق المحلية وتقلل من الحصة السوقية للشركات العُمانية
- خطر الإغراق التجاري لبعض السلع، خصوصًا السلع الاستهلاكية والصناعات الخفيفة
- ضرورة رفع جودة المنتجات المحلية لتكون قادرة على المنافسة وفق معايير السوق الهندية والدولية
- الحاجة إلى التحول الرقمي والتقني لمواكبة أساليب الإنتاج والتصنيع الحديثة
- تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكيف مع حجم المنافسة ومتطلبات التصدير الجديدة، بما يشمل التمويل والبنية التحتية والإدارة

التوصيات المقترحة للتعامل مع الإغراق في حالة حدوثه

- في حال حدوث الإغراق التجاري وبيع السلع الأجنبية بأسعار تقل عن أسعار المنتجات المحلية، يتعين على سلطنة عُمان اتباع مجموعة من الإجراءات القانونية والاستراتيجية لحماية السوق المحلي من التأثيرات السلبية لهذه الممارسات. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات ما يلي
- الرصد المستمر للأسواق والواردات لضمان الكشف المبكر عن أي ممارسات غير عادلة
- تفعيل الإجراءات القانونية لمكافحة الإغراق بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية
- دعم الصناعات المحلية من خلال تعزيز قدراتها الإنتاجية والتنافسية، وتقديم الحوافز المؤقتة للشركات المتضررة
- الاستمرار في تنويع الشركاء التجاريين والأسواق لتقليل الاعتماد على مصدر واحد، بما يحمي الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية
- التفاوض الدبلوماسي المستمر مع الجانب الهندي للتوصل إلى حلول عند ظهور مؤشرات الإغراق، مثل تعديل الكميات أو الأسعار، قبل اللجوء إلى الإجراءات القانونية
- الاستفادة من آليات التحكيم الدولية المتاحة في الاتفاقية أو عبر منظمة التجارة العالمية، لضمان حماية المصالح الوطنية دون انتهاك الالتزامات الدولية

وفي الختام، إن توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الهند يمثل خطوة استراتيجية مهمة تضيف ديناميكيات جديدة لحركة الاقتصاد الوطني، إذ تفتح الآفاق لتوسيع حجم التجارة، جذب الاستثمارات، وتعزيز التكامل مع سوق هائل ومتعدد الفرص. هذه الاتفاقية لا تقتصر أهميتها على جانب التجارة فحسب، بل تشمل أيضًا تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص المحلي وتمكينه من الاستفادة من الأسواق الجديدة. ومع ذلك، فإن التحدي الأكبر يكمن في تفعيل بنود الاتفاقية بشكل عملي يضمن تحقيق الفوائد المرجوة، من خلال وضع آليات واضحة لمتابعة التنفيذ، ودعم المبادرات التي تعزز مشاركة الشركات العمانية في كل قطاعات التعاون المحتملة

في هذا السياق، يبرز دور القطاع الخاص المحلي باعتباره اللاعب الرئيس في ميدان الاتفاقية، إذ يمثل المفتاح لتحقيق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني. لذلك، من الضروري توفير الدعم المؤسسي والتقني للشركات العمانية لدخول شراكات تجارية واستثمارية مع نظيراتها الهندية، والاستفادة من فرص نقل التكنولوجيا والمعرفة التجارية. كما يتطلب الأمر تعزيز الثقافة والمعرفة التجارية لدى المؤسسات المحلية، بما يمكّنها من فهم الفجوات الموجودة في السوق الهندي، وتحليلها بشكل استراتيجي لاستغلال الفرص بطريقة مبتكرة ومستدامة. هذا النهج سيساعد على تعزيز تنافسية القطاع الخاص، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي، ورفع مستوى القيمة المضافة للاقتصاد العماني، بما يضمن أن تكون الشراكة مع الهند منصة للنمو والتنمية المستدامة وليست مجرد إطار تجاري قائم على الصفقات الشكلية

omaninvestgateway.com

Dr. Yousuf Hamed Al-Balushi
Founder

yousufh@omaninvestgateway.com
info@omaninvestgateway.com

Dr.Yousuf Al Balushi Yousuf HAMED +968 99313714